العرب
الأربعاء 2021/11/03
السنة 44 العدد 12229

برنامج تونسي لتطوير صناعة الألبان بتمويل أوروبي

مشروع «ترونسدايري» يدعم الشركات الناشئة لاعتماد حلول تكنولوجية في عمليات الإنتاج

يجمع خبراء في صناعة الألبان على أن مساعي تونس لرقمنة المجال عبر تشجيع رواد الأعمال على ابتكار حلول تكنولوجية لزيادة قيمته المضافة، ستكون لها فوائد كثيرة مستقبلا، كما أنها تساعد على ربح الوقت في معرفة مكامن الخلل لمعالجتها سريعا وتقليص الخسائر.

لا يمكنك الحصول على ما تريد من الأبقار بهذه الطرق البدائية

تونس – فرضت التحولات في تصنيع الألبان والسعي المستمر من أوساط القطاع في تونس نحو ترسيخ أسس استدامة سلاسل الإنتاج وتطويرها، على الجهات المعنية الانخراط في مشروع أوروبي يشمل دولا في المتوسط لتطوير المجال باعتماد الحلول التكنولوجية.

وتمثل وكالة النهوض بالصناعة والتجديد التابعة لوزارة الصناعة التونسية شريكا في مشروع التعاون الدولي "ترونسدايري"، الذي يموله الاتحاد الأوروبي بين الضفتين الجنوبية والشمالية، والتي تضم كلا من تونس ولبنان وإيطاليا واليونان.

وترى الوكالة أنه من الضروري اليوم التركيز أكثر على التكنولوجيا من خلال الذكاء الاصطناعي وإنترنت الأشياء واعتمادها في كل المجالات وخاصة قطاع الزراعة الذي يرى مديرها العام عمر بوزوادة أنه "لم يعد قطاعا كلاسيكيا بل قطاعا مجددا".

عمر بوزوادة

نريد صياغة برامج متطورة لرقمنة سلسلة القيمة للحليب

وأكد بوزوادة أن المشروع الذي يمتد لثلاثين شهرا وسيساهم فيه الاتحاد الأوروبي بنحو 90 في المئة من التمويل البالغ حجمه 12.7 مليون دينار (3.9 مليون يورو)، يهدف إلى صياغة برامج عمل متطورة لرقمنة "سلسلة القيمة للحليب".

وقال في بيان تلقت "العرب" نسخة منه على هامش المعرض الدولي للفلاحة، الذي أقيم مؤخرا في دورته الخامسة عشرة بالعاصمة التونسية إن المشروع "يستهدف تعزيز اعتماد التكنولوجيا في سلسلة قيمة منتجات الألبان من خلال إنشاء مختبرات حية".

وانسجاما مع هذا التمشي، سيتم إنشاء مختبرين في التقنيات الحيوية/النانوية والتكنولوجيا في تونس، وهما ضمن ثمانية مختبرات سيتم إقامتها بالتساوي في كل من لبنان وإيطاليا واليونان.

وأضاف بوزوادة "نسعى إلى تقريب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من البحث العلمي بغرض الوصول إلى تحقيق مشاريع بحث مجددة باستعمال تقنيات تكنولوجيا المعلومات في منظومة الحليب".

ويشمل البرنامج مساعدة فنية ومتابعة أصحاب الأفكار المبتكرة في هذا المجال وتحفيز المبادرات الخاصة بغية مساعدتهم على تحقيق مشاريعهم واقعيا من خلال توفير التمويلات اللازمة.

وستمول الوكالة ثلاثة مشاريع مبتكرة بقيمة 10 آلاف يورو لكل منها بعد اختيارها من بين 17 فكرة مشروع سيطرحها رواد الأعمال.

ويبرز من بين أصحاب الأفكار المشاركة في هذا السابق الشاب عمر بابا الشيخ البالغ من العمر 26، وهو مؤسس شركة "غوروتيك سوليوشن" الناشئة التي تعمد الحلول التكنولوجية في مسائل مثل مراقبة إنتاج الأبقار للحليب عن بعد.

كما يسعى عبدالمنعم كوكة والذي يملك شركة ناشئة اسمها "إلزيتك سوليشون" إلى الحصول على حصة من التمويل الأوروبي في حال تم اختيار ابتكاره ضمن الابتكارات الواعدة.

وستعمل شركة ترونسدايري الأوروبية من جانبها على تحديث الممارسات في نشاط قطاع الألبان ومشتقاتها، ودعم الانتقال إلى نموذج تكنولوجي أكثر ملاءمة للواقع، بالإضافة إلى توفير فرص العمل.

ويستهدف المشروع الأوروبي وكالات البحث الحكومية والجامعات والفاعلين في قطاع الألبان من مربين ومنتجين وموزعين وكذلك النساء والشباب الذين يبحثون عن فرص ووظائف جديدة في القطاع، إلى جانب كيانات أبحاث التكنولوجيا وأيضا المستهلكين.

وتواجه سلسلة قيمة منتجات الحليب في التجارة العابرة للحدود تحديات مشتركة في حوض المتوسط، من أهمها تزايد طلب الأسواق على المنتجات ذات الجودة العالية وأيضا السلامة الصحية وتطوير عمليات التصنيع.

وترى أوساط القطاع أن التعاون عبر الحدود يعتبر ضروريا للوقوف على المنتجات القابلة للتسويق من خلال الشركات لتغطية سلسلة القيمة للحليب بالكامل.

وتقدر طاقة تصنيع الحليب في تونس بحوالي 850 مليون لتر سنويا، منها نحو 700 مليون لتر لتصنيع الحليب المعلب، وقرابة 150 مليون لتر لصناعة الأجبان بجميع أنواعها وغيرها من المنتجات المشتقة من الحليب.

ودخل القطاع في دوامة من الأزمات دفعت الحكومات المتعاقبة بعد 2011 إلى اعتماد الحلول الترقيعية، لكن منذ 2017، حاولت السلطات اعتماد رؤية استراتيجية جديدة للخروج من نفق المشاكل، التي ظل يعاني منها كافة المتداخلين في القطاع.

وسعت الهياكل الرسمية المتدخلة في القطاع مرارا إلى إيجاد الحلول المناسبة واحتواء الصعوبات، التي تسببت في أزمة ركود غير مسبوقة أدت إلى انحسار مردوديته بالشكل المطلوب.

عمر بابا الشيخ مؤسس شركة «غوروتيك سوليوشن» الناشئة يطور حلولا لمتابعة إنتاج الأبقار

وواجه المربون تحديدا مشكلة حقيقية تمثلت في عدم القدرة على بيع منتجات الحليب بسبب عدم استيعاب المركزيات للكميات المتوفرة جراء محدودية قدرتها على التخزين.

ويشكل نقص مراكز التخزين من بين أهم التحديات في القطاع، حيث تتسبب في خسائر لمجمعي الحليب والمربين، ويضطر المنتجون إلى إتلاف الكميات المجمعة لعدم قدرتهم على تسويقها أو تخزينها في الكثير من الأحيان.

وبحسب البيانات الرسمية، يضم القطاع قرابة 120 ألف مرب للماشية، ونحو230 مركز تجميع في مختلف مناطق البلاد، إلى جانب عشر شركات صناعية.

ويتطلع المصنعون إلى دخول أسواق جديدة تستوعب كميات أخرى من الإنتاج، لكن ارتفاع تكلفة النقل جعل البعض منهم يصرف النظر عن ذلك وهو ما يحول دون دفع عملية التصدير رغم الطلب الكبير على المنتجات المحلية.

ورغم الضبابية التي يشهدها مناخ الأعمال التونسي، يعتقد اقتصاديون أن قطاع الألبان يبدو مفتوحا أمام رؤوس الأموال بغية تركيز مصانع جديدة في المناطق التي تشهد وفرة كبيرة من حيث إنتاج الحليب وفي مقدمتها محافظات سليانة والكاف وسيدي بوزيد والمهدية.

وفي السابق، ظهرت محاولات لاستخدام التكنولوجيا في الزراعة، ففي صيف 2018، قررت السلطات التونسية اللجوء إلى المسيرات في إدارة المشروعات الزراعية، بهدف تعزيز عوائد خزينة الدولة الفارغة من أحد أهم محركات النمو الاستراتيجية للبلاد.

زيادة الأجور وخفض الضرائب آخر حلول تركيا لمواجهة التضخم

أنقرة – أجبرت المعدلات المرتفعة للتضخم أنقرة على البحث عن حلول وصفها متابعون للشأن الاقتصادي التركي بـ"الترقيعية" للتخفيف من انعكاساتها على القدرة الشرائية للمواطنين خاصة مع التراجع الذي سجلته قيمة العملة المحلية في الفترة الماضية أمام الدولار.

وكشف اثنان من كبار المسؤولين المطلعين على خطة الاستفادة من الموازنة لوكالة رويترز أن الحكومة تستعد لزيادة الأجور وخفض بعض الضرائب لدعم الأسر ذات الدخل المنخفض التي تعاني من ارتفاع في أسعار الاستهلاك.

ورغم أن المالية العامة للبلد قوية مقارنة بنظيراتها في الأسواق الناشئة، مما يترك مجالا لحوافز مالية محتملة، إلا أنها قد لا تأتي بنتائج إيجابية عاجلة في ظل السياسات النقدية التي يريد الرئيس رجب طيب أردوغان فرضها.

وانخفض عجز الموازنة إلى قرابة 1.5 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي حتى الآن هذا العام، ومن المتوقع أن يصل إلى نحو 3.5 في المئة للعام الحالي والعام المقبل.

وبينما أحجمت وزارة الخزانة والمالية عن التعليق، قال المسؤولان، اللذان طلبا عدم الكشف عن هويتهما لأن الخطط لم تعلن بعد، إن "الدعم المالي سيهدف إلى تخفيف الضغط على الأسر الأكثر ضعفا بسبب التضخم الذي يقترب من 20 في المئة".

لم أسمع من قبل عن المعيشة الرخيصة

وكانت وزيرة الأسرة والخدمات الاجتماعية دريا يانيك قد قالت الاثنين الماضي إنه سيتم تقديم 2.5 مليار ليرة (260 مليون دولار) من المساعدات لتخفيف نفقات الوقود والكهرباء للمواطنين الأشد احتياجا أثناء فصل الشتاء.

وأشار المسؤولان لرويترز أن من بين الخيارات التي تجري دراستها رفع الحد الأدنى للأجور بأكثر من معدل التضخم، فضلا عن التخفيف من ارتفاع تكلفة الطاقة ورفع رواتب بعض موظفي الخدمة المدنية.

ويأتي هذا التحرك بينما أظهر تقرير اقتصادي حديث تباطؤ وتيرة نمو النشاط الاقتصادي لقطاع التصنيع في تركيا خلال شهر أكتوبر الماضي.

وبحسب التقرير الصادر عن مؤسسة آي.إتش.إس ماركيت للدراسات الاقتصادية، فإن مؤشر مديري مشتريات قطاع التصنيع التركي تراجع خلال الشهر الماضي إلى 51.2 نقطة، مقابل 52.5 نقطة خلال سبتمبر الماضي.

وتشير قراءة المؤشر أكثر من 50 نقطة إلى نمو النشاط الاقتصادي للقطاع، في حين تشير قراءة المؤشر أقل من 50 نقطة إلى انكماش النشاط.

وتراجع المؤشران الفرعيان للإنتاج والطلبيات الجديدة خلال الشهر الماضي، إذ تراجع الإنتاج لأول مرة منذ خمسة أشهر. كما تراجع مؤشر الأعمال الجديدة بنسبة طفيفة، في حين استمر نمو طلبيات التصدير الجديدة بوتيرة قوية.

ويبلغ معدل التضخم بالفعل ما يقرب من 20 في المئة صعودا من نحو 18.9 في المئة في يوليو الماضي، لكن البنك المركزي يتوقع أن ينخفض قليلا بنهاية العام ليصل نحو 18.4 في المئة.

دريا يانيك

سنقدم 260 مليون دولار كمساعدات للمواطنين الأشد احتياجا

وأحدث المركزي الشهر الماضي صدمة في الأسواق بخفض سعر الفائدة 200 نقطة أساس إلى 16 في المئة رغم التضخم المرتفع، مما دفع الليرة للتراجع إلى أقل مستوى على الإطلاق.

وذكر البنك في بيان حينها إنه "لن يكون هناك سوى فرصة ضئيلة لخفض سعر الفائدة مجددا هذا العام" نظرا لما وصفه بأنه ضغط الأسعار المؤقت على الأغذية والطاقة وغيرها من الواردات، وهو ما أدى إلى ارتفاع تكاليف المعيشة مع انخفاض قيمة العملة.

ويعتبر أردوغان أنّ أسعار الفائدة المرتفعة تسبب التضخم من خلال إجبار الشركات والمؤسسات التجارية على رفع أسعارها للتعويض عن ارتفاع تكاليف الاقتراض.

ورأى محللون أن هذا الوضع سيعرقل على الأرجح نمو الناتج المحلي الإجمالي للبلد الذي يعاني من صدمات رغم مكابرة المسؤولين، وعلى رأسهم أردوغان، بأنه يتعافى.

سوق دبي المالي على أعتاب تحول في آفاق الاستثمار

دبي – اعتبر خبراء أن الإجراءات التي اتخذتها حكومة دبي بشأن تعزيز نشاط سوق المال سرعان ما ستنعكس على التداولات مستقبلا، والتي من المرجح أن يتزايد زخمها خلال الفترة المقبلة، في الوقت الذي ستكون فيه بورصة الإمارة الخليجية على أعتاب تحول في آفاق الاستثمار.

وأعلن الشيخ مكتوم بن محمد، نائب حاكم دبي، مساء الاثنين الماضي أن حكومة الإمارة اعتمدت إطلاق صندوق صانع للسوق بقيمة تبلغ ملياري درهم (545 مليون دولار) لتعزيز حركة التداول في سوق الأسهم، وأنها تهدف إلى إدراج 10 شركات تدعمها الدولة في البورصة.

وتهدف هذه الخطوة إلى جعل دبي سوقا أكثر تنافسية في مواجهة سوقي الأوراق المالية الأكبر في المنطقة، السعودية وأبوظبي، اللتين تشهدان إدراجات أكبر وسيولة عالية.

وكانت سلسلة من قرارات شطب القيد في سجلات السوق وغياب الطروحات العامة الأولية الكبيرة قد فرضا ضغوطا على سوق دبي التي تعد من الأسواق الرئيسية في الخليج، مما أثار تساؤلات حول مستقبلها بعد عقدين على إطلاقها.

وأدى الإعلان عن الصندوق الصانع للسوق إلى ارتفاع أسهم سوق دبي المالي بأكثر من 13 في المئة في تعاملات الثلاثاء، مسجلة بذلك أكبر زيادة خلال التداول منذ 18 شهرا. وارتفع مؤشر دبي الرئيسي 2.6 في المئة، محققا أعلى زيادة بالنسبة المئوية بين بورصات الخليج.

وفي وقت لاحق قال الشيخ مكتوم الذي يتولى الإشراف على أسواق الأسهم في الإمارة في تغريدة على تويتر، إنه "سيتم إدراج هيئة كهرباء ومياه دبي 'ديوا' في سوق دبي خلال الأشهر المقبلة".

وتفيد بيانات الهيئة بأنه كان لديها أكثر من 884 ألف مشترك في خدمات المياه، وأكثر من 990 ألف مشترك في خدمات الكهرباء في نهاية العام الماضي.

وتملك ديوا أيضا مجمع محمد بن راشد آل مكتوم للطاقة الشمسية في دبي، الذي يعتزم امتلاك قدرة إنتاجية تبلغ 5 آلاف ميغاواط من الكهرباء بنهاية العقد الحالي. ولم تكشف السلطات عن شركات أخرى تنوي إدراجها.

الشيخ مكتوم بن محمد

هدفنا مضاعفة حجم السوق المالية إلى 820 مليار دولار

ونقلت وكالة الأنباء الإماراتية الرسمية عن الشيخ مكتوم، المكلف بالإشراف على الأسواق المالية والبورصات في دبي، قوله إن "الإمارة اعتمدت أيضا إنشاء صندوق بمليار درهم (270 مليون دولار) لتشجيع شركات التكنولوجيا على القيد في البورصة المحلية".

وأوضح أن لجنة تشرف على تطوير السوق اعتمدت هدف مضاعفة حجم السوق المالية إلى 3 تريليونات درهم (820 مليار دولار).